ثروتنا الزراعية

وكيف ننميها

لمعالي محمد توفيق الحفناوي بك
وزير الزراعة

س ١ — هل تعتقدون معاليكم ان أرض مصر الزراعية قد بلغت من القدرة على الانتاج أقصى درجة ممكنة ؟ واذا لم تكن قد بلغت هذه الدرجة فما هي الوسائل التي تؤدي اليها ؟

ج ١ — بالرغم من أننا قد بلغنا في انتاج القطن والذرة حدًّا لم تبلغهُ أمة زراعية أخرى فأني أعتقد ان مجال انتاج ارض مصر من هذه المحصولات وغيرها ما زال يسمح بالزيادة

أما الوسيلة التي تؤدي الى زيادة غلة الارض فقد تتعلق بالارض نفسها او بما يتبع في زراعتها

فيما يختص بالارض لم يعد خافياً ان تحسين الصرف في مقدمة العوامل التي تزيد من خصبها وقد لمس زراع المناطق الشمالية الفارق العظيم في غلات أراضيهم بعد اتمام الشبكة الكهربائية ومثل هذا سيحدث بالطبع عند اتمام مشروعات الصرف والري واصلاح ما يحتاج منها الى اصلاح

واما عن الزراعة فان استنباط البذور الجيدة الوافرة الغلة أسهل وأجدى طريقة لرفع المستوى العام لاقتصاد بلد من البلاد ووزارة الزراعة تعنى بذلك الى أقصى ما تسمح به ميزانيتها

غير ان من ضروريات النجاح في الاصناف المستجدة العناية بأساليب الزراعة والخدمة والتسميد ومقاومة الآفات وغير ذلك وهناك عقبتان في هذا السبيل

— الاولى تمسك فريق من الفلاحين بنظم الفلاحة القديمة وعلاج ذلك نشر الثقافة الزراعية واتباع مختلف أساليب الدعاية الاساليب الحديثة — الثانية تحجز فريق من الزراع عن العناية بزراعته العناية الواجبة بسبب ديونه أو عدم توافر المال اللازم لخدمة زراعته. ولا يخفى ما تبذله الحكومة من هذه الناحية ونرجو ان يعنى الزراع من جهتهم بالتعاون لانه من خير الانظمة لتسهيل الاقتراض والعمل على الادخار

س ٢ — ألا ترون معاليكم ان العمل على ابلاغ الارض المزروعة (وهي الأرض المأهولة بالسكان الآن) أقصى حد من القدرة على الانتاج ، أجدى من العمل على اصلاح الأرض البور ، لانا بذلك نرفع مستوى الفلاح الاجتماعي بزيادة ثروته من ارضه المزروعة ، بدل العمل على احياء أرض موات تحتاج الى كثير من النفقة والجهد والزمن ؟

ج — ٢ في اصلاح الارض الباثرة زيادة ثروة البلاد وعلاج مشكلة ازدحام الاهالي في بعض مناطق القطر وتيسير الملكيات المتوسطة المساحة التي تعد من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية أفضل انواع الملكيات

ولا يخفى ان سكان القطر يزداد عددهم باطراد وتتناقص تبعاً لذلك المساحة الزراعية التي تخص الفرد الواحد منهم وتبلغ هذه المساحة الآن ثلث فدان وهي مساحة قليلة لا يسمح محصولها برفع مستوى المعيشة الى الحد الواجب .

وفيما يلي الارقام التي تؤيد ما تقدم

تاريخ الاحصاء	جملة السكان	الزيادة بين احصاء وآخر	مساحة الارض المزروعة بالفدان	يخص الفرد من المساحة المزروعة بالفدان
١٨٩٧	٩٫٧١٤٫٠٠٠	—	٥٫٠٨٧٫٨٨٧	٠٫٥٢
١٩٠٧	١١٫٢٨٧٫٠٠٠	١٫٠١٦٪	٥٫٤٠٢٫٧١٩	٠٫٤٨
١٩١٧	١٢٫٧٥١٫٠٠٠	٠٫٠١٣٪	٥٫٣١٩٫١٤٨	٠٫٤٢
١٩٢٧	١٤٫٢١٨٫٠٠٠	٠٫٠١١٫٥٪	٥٫٥٤٤٫٣٦١	٠٫٣٩
١٩٣٧	١٥٫٩٠٥٫٠٠٠	٠٫٠١١٫٨٪	٥٫٢٨٠٫٦٩٧	٠٫٣٣

ولا تعارض بين اصلاح الارض الباثرة والعمل على بلوغ أقصى مراتب الانتاج

للاراضي المزروعة فالايدي العاملة متوافرة للقيام بكيها واصلاح الاراضي البائرة محدود في كل منطقة بما يسمح به الفائض من الماء

س ٣ — ما هي الوسيلة العملية الى زيادة عدد الملكيات الصغيرة من الأرض بحيث تصبح الثروة الزراعية موزعة توزيعاً أنسب من توزيعها الحالي ؟

س ٤ — ألا ترون معاليكم أن العمل على توزيع الثروة الزراعية توزيعاً يُراعى فيه الاكثار من الملكيات الصغيرة عامل ذو شأن في زيادة الغلة الزراعة وفي تثبيت النظام الرأسمالي

ج ٣ و ٤ — يميل الاقتصاديون الى تشجيع الملكيات الواسعة التي يمكن ان تتبع فيها أحدث أساليب الزراعة وتسخر لها الأموال التي ترفع مستوى انتاجها بخلاف رجال السياسة والاجتماع فانهم أميل الى تشجيع الملكيات الصغيرة و ... لان الزراعة ليست مجرد استغلال اقتصادي بل هي وضع من أوضاع الحياة وهم النظام الاجتماعي للدولة

وفي مصر تزداد الملكيات الصغيرة سنة بعد اخرى بتأثير نظام التوريث عندنا فلا داعي الى التدخل لزيادة هذه الملكيات غير ان الملكيات المتناهية في الصغر لا تبيح لمالكيها ان يعيشوا في مستوى مناسب ولهذا فان الحكومة تعنى بتقسيم الاراضي الحديثة الاستصلاح الى ملكيات متوسطة المساحة وفرضت نظاماً يقضي بانتقال ملكية هذه الاقطاعيات الى الابن الاكبر حتى تحول دون تجزئتها الى مساحات صغيرة غير مرغوب فيها

س ٥ — ما رأي معاليكم في اباحة ملكية الاراضي الزراعية لغير المصريين

ج ٥ — كانت المساحة التي يملكها الاجانب نحو ٧٠٠٫٠٠٠ فدان في سنة ١٩١٨ فنقصت الى ٤٤٠٫٠٠ فدان في سنة ١٩٣٨ وذلك لان الاجانب بصفة عامة لا يرغبون في استثمار أموالهم في شراء الاراضي الزراعية

وأني من الوجهة الزراعية أرى ان الشركات الاجنبية أدت خدمات جليلة بما استصلحته من الأراضي وقد آلت ملكية مساحات كثيرة من ذلك الى المصريين. والمزارع التي يملكها أجانب تعد في حالات كثيرة مثالا يحتذى في حسن الادارة وكفاية الاستغلال وتطبيق أساليب الزراعة الحديثة

— الاولى تمسك فريق من الفلاحين نظم الفلاحة القديمة وعلاجها بالتي هي الثقافة الزراعية واتباع مختلف أساليب العناية الاساليب الفنية — الثانية تعجز فريق من الزراع عن العناية بزراعته العناية الواجبة بسبب ديونه او عدم توافر المال اللازم لخدمة زراعته. ولا يخفى ما تبذله الحكومة من هذه الناحية وترجو ان يعين الزراع من جهتهم بالتعاون لانه من خير الانظمة لتسهيل الاقتراض والعمل على الادخار

س ٢ — ألا ترون معاليكم ان العمل على ابلاغ الارض المزروعة (وهي الأرض المأهولة بالسكان الآن) أقصى حد من القدرة على الانتاج ، أجدى من العمل على اصلاح الأرض البور ، لانها بذلك ترفع مستوى الفلاح الاجتماعي بزيادة ثروته من ارضه المزروعة ، بدل العمل على احياء أرض موات تحتاج الى كثير من النفقة والجهد والزمن ؟

ج — ٢ في اصلاح الارض البائرة زيادة ثروة البلاد وعلاج مشكلة ازدحام الاهالي في بعض مناطق القطر وتيسير الملكيات المتوسطة المساحة التي تعد من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية أفضل انواع الملكيات

ولا يخفى ان سكان القطر يزداد عددهم باطراد وتتناقص تبعاً لذلك المساحة الزراعية التي تخص الفرد الواحد منهم وتبلغ هذه المساحة الآن ثلث فدان وهي مساحة قليلة لا يسمح محصولها برفع مستوى المعيشة الى الحد الواجب . وفيما يلي الارقام التي تؤيد ما تقدم

تاريخ الاحصاء	جملة السكان	الزيادة بين احصاء وآخر	مساحة الارض المزروعة بالفدان	يخص الفرد من المساحة المزروعة بالفدان
١٨٩٧	٩٫٧١٤٫٠٠٠	—	٥٫٠٨٧٫٨٨٧	٠٫٥٢
١٩٠٧	١١٫٢٨٧٫٠٠٠	١٫٠١٦٪	٥٫٤٠٢٫٧١٦	٠٫٤٨
١٩١٢	١٢٫٧٥١٫٠٠٠	٠٫٠١٣٪	٥٫٣١٩٫١٤٨	٠٫٤٢
١٩٢٧	١٤٫٢١٨٫٠٠٠	٠٫٠١١٫٥٪	٥٫٥٤٤٫٣٦١	٠٫٣٩
١٩٣٧	١٥٫٩٠٥٫٠٠٠	٠٫٠١١٫٨٪	٥٫٢٨٠٫٦٩٧	٠٫٣٣

ولا تعارض بين اصلاح الارض البائرة والعمل على بلوغ أقصى مراتب الانتاج

للاراضي المزروعة فالايدي العاملة متوافرة للقيام بكليهما واصلاح الاراضي البائرة محدود في كل منطقة بما يسمح به الفائض من الماء

س ٣ — ما هي الوسيلة العملية الى زيادة عدد الملكيات الصغيرة من الارض بحيث تصبح الثروة الزراعية موزعة توزيعاً أنسب من توزيعها الحالي ؟

س ٤ — ألا ترون معاليكم أن العمل على توزيع الثروة الزراعية توزيعاً يُراعى فيه الاكثار من الملكيات الصغيرة عامل ذو شأن في زيادة الغلة الزراعة وفي تثبيت النظام الرأسمالي

ج ٣ و ٤ — يميل الاقتصاديون الى تشجيع الملكيات الواسعة التي يمكن ان تتبع فيها أحدث أساليب الزراعة وتسخر لها الأموال التي ترفع مستوى انتاجها بخلاف رجال السياسة والاجتماع فانهم أميل الى تشجيع الملكيات الصغيرة وذلك لان الزراعة ليست مجرد استغلال اقتصادي بل هي وضع من اوضاع الحياة وعماد النظام الاجتماعي للدولة

وفي مصر تزداد الملكيات الصغيرة سنة بعد اخرى بتأثير نظام التوريث عندنا فلا داعي الى التدخل لزيادة هذه الملكيات غير ان الملكيات المتناهية في الصغر لا تبيح لمالكيها ان يعيشوا في مستوى مناسب ولهذا فان الحكومة تعنى بتقسيم الاراضي الجديدة الاستصلاح الى ملكيات متوسطة المساحة وفرضت نظاماً يقضي بانتقال ملكية هذه الاقطاعيات الى الابن الاكبر حتى تحول دون تجزئتها الى مساحات صغيرة غير مرغوب فيها

س ٥ — ما رأي معاليكم في اباحة ملكية الارض الزراعية لغير المصريين

ج ٥ — كانت المساحة التي يملكها الاجانب نحو ٧٠٠٫٠٠٠ فدان في سنة ١٩١٨ فنقصت الى ٤٤٠٫٠٠ فدان في سنة ١٩٣٨ وذلك لان الاجانب بصفة عامة لا يرغبون في استثمار أموالهم في شراء الارض الزراعية

واني من الوجهة الزراعية أرى ان الشركات الاجنبية أدت خدمات جليلة بما استصلحته من الأراضي وقد آلت ملكية مساحات كثيرة من ذلك الى المصريين. والمزارع التي يمتلكها أجانب تعد في حالات كثيرة مثالاً يحتذى في حسن الادارة وكفاية الاستغلال وتطبيق أساليب الزراعة الحديثة